ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

الانتخابات العامة في كينيا
(المشاكل والمعوقات والضغوطات السياسية بعد الانتخابات 1988-1989)

م.م. أسماء غني داود
أ.د. موفق هادي سالم

قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، العراق

الملخص

شهدت الانتخابات العامة التي جرت في شباط وآذار من العام 1988، النهاية الفعالة للنظام الديمقراطي التمثيلي في كينيا في عهد الرئيس السابق دانيال أراب موي Daniel arap Moi (1978-2002)، ودمّر تقديم التصويت بالطابور المجلس الوطني كأداة للشرعية السياسية، ومنذ ذلك الحين كان معظم أعضاء البرلمان مجرد أدوات تتحكم بها حكومة المركز، وليس ممثلين محلّيين عن دوائرهم الانتخابية؛ لأن نجاحهم بالفوز كان يرجع إلى تزوير الحكومة للانتخابات.

وقد تلاشت شرعية السياسة الرسمية، ولم يَعُدّ بالإمكان إبداء الاحتجاج إلا من خلال المظاهرات والاحتجاجات غير القانونية، وأدت الانتخابات كذلك إلى فقدان العديد من سياسيي قبائل الكيكويو Kikuyu ولوهيا Luhia ولوو Luo الذين كان لهم شعبية كبيرة، وكان العديد من زعماء المعارضة في عقد التسعينات هم من قادة حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (كانو Kenya African National Union(KANU الحاكم، الذين تم استبعادهم عن طريق التزوير في العام 1988، والذين أدركوا حينها أنه من خلال المواجهة فقط يمكنهم إلحاق الهزيمة بالنظام.

الكلمات المفتاحية: موي، حزب كانو، الانتخابات، التصويت بالطابور، الدوائر الانتخابية.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

Kenya General Elections

(Problems, obstacles, and political pressures after the elections 1988-1989)

Asst. Lect. Asma Ghani Daoud
Prof. Dr. Muafaq Hadi Salem

History Department, College of Education for Human Sciences, University of Diyala, Iraq

ABSTRACT

The general elections that took place in February and March of 1988 saw the effective end of the representative democratic system in Kenya under former President Daniel arap Moi (1978-2002), and the introduction of queuing voting destroyed the National Assembly as a tool of political legitimacy, and since then most Members of Parliament are mere instruments of the central government, not local representatives of their constituencies; Because their success in winning was due to the government rigging the elections.

The legitimacy of official politics has faded, and protest can only be expressed through illegal demonstrations and protests. The elections also led to the loss of many popular Kikuyu, Luhia and Luo politicians. The ruling Kenya African National Union (KANU) party, who were ousted by fraud in 1988, who then realized that only through confrontation could they defeat the regime.

Keywords: Moi, KANU party, Elections, Queue voting, Constituencies.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

المقدمة

منذ استقلال كينيا عن الحكم الاستعماري البريطاني في العام 1963، سعت الدولة إلى تحقيق الازدهار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبذلت كلٌّ من الحكومات المتعاقبة جهودًا متضافرة على مدى عقود للتعامل مع مهددات رئيسية للتنمية في البلاد، هي: الفقر والجهل والمرض. كما شهدت كينيا ظهور حركات سياسية قوية وقادة عازمين على استعادة كرامة المواطنين من خلال: العدالة والديمقراطية وسيادة القانون والتحرير الاقتصادي للشعب الكيني.

وتُجرى الانتخابات العامة في كينيا مرةً كل (5) أعوام، باعتبارها جمهورية ديمقراطية. وقد تميَزت كل دورة انتخابية بظروف فريدة نبعت من رغبة المواطنين في تعيين قيادة بديلة تعكس آمالهم وأحلامهم، إلا أن الكثير من السوابق الانتخابية شملت قدرًا كبيرًا من العنف، الذي أودى في بعض الأحيان بحياة الناس، وتسبب في دمار هائل للممتلكات، وشرَّد الكثير من الكينيين.

ويعود سبب العنف المتكرر في كل دورة انتخابية في كينيا إلى عوامل مختلفة، مثل: النزاعات الانتخابية، والتوترات العرقية، والاستقطاب السياسي، وعدم المساواة في توزيع الموارد، وحالات الظلم التاريخية، وسوء الحكم، وغير ذلك من العوامل.

وعلى الرغم من تشديد منظمات حقوق الإنسان والجماعات الدينية والمجتمع الدولي بانتظام على الحاجة إلى معالجة هذه المسائل، لم تُظهر حكومة كينيا أي التزام بحسن النية بإيجاد حلول دائمة. وكان يتوقَع عامة الناس اندلاع العنف في كل انتخابات عامة تجري، ويُوشِك ذلك أن يصبح نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها، إذا فشلت الدولة ومختلف الجهات السياسية الفاعلة في معالجة الأسباب الكامنة المتعددة للعنف، أو في التغلب على المستويات العالية من الاستقطاب السياسي. فيعيش العديد من الكينيين في خوف مستمر من اندلاع العنف خلال الانتخابات وما بعدها، لا سيّما في المراكز الحضرية، مثل: نيروبي، ومومباسا، وكيزيمو، وينطبق الأمر نفسه على الذين يعيشون في المناطق المعرضة للعنف في الوادي المتصدع، مثل: إلدوريت، وناكورو، ومولو، وكيريشو، ونايفاشا.

ففي أواخر الثمانينيات، اجتاحت الديمقراطية المتعددة الأحزاب أنحاء أفريقيا كافة، فبدأ قادة المعارضة الكينية يتحدُّون الطغيان الوحشي لحزب واحد بقيادة الرئيس دانيال أراب موي آنذاك، واتسم النضال من أجل تحقيق الديمقراطية المتعددة الأحزاب بالاعتقالات التعسفية، وعمليات الحجز، والاغتيالات السياسية، ووحشية الشرطة، ومضايقة المعارضة.

المبحث الأول
الملاحم العامة للانتخابات العامة في كينيا لعام 1988

أولًا: حدود الدوائر الانتخابية:

بدأت العملية الانتخابية بتأسيس حدود جديدة للدوائر الانتخابية، ونفذت أول مراجعة لهذه الحدود التي لم تحصل منذ العام 1966، وذلك من قبل مفوضية مراجعة الحدود الانتخابية ما بين عامي (1986-1987)، مما زاد من عدد المقاعد الانتخابية من (158-188). لكن بدت المحددات التي تم من خلالها إيجاد مقاعد جديدة سياسية أكثر مما هي ديموغرافية، ولم تلغِ التغييرات مقعدًا واحدًا لم يكن يتوفر له العدد المطلوب من السكان، كما أنها لم تؤسس أي دوائر حضرية جديدة. وحصل الإقليم الشمالي الشرقي على مقعدين إضافيين، فيما لم تكن يستحق زيادة ولو مقعد واحد، ولو كان عدد السكان هو المعيار الوحيد في تحديد عدد المقاعد للدائرة، لاستحقت العاصمة نايروبي Nairobi (16) عضوًا برلمان بدلًا من (8) أعضاء[1].

وعكست تلك القرارات الرغبة في الابقاء على التمثيل الزائد في المناطق شبه الجرداء؛ من أجل ضمان أن يشكل البرلمان عنصر موازنة أمام السلطة الاقتصادية للعاصمة وللجماعات الزراعية، وكانت المقاطعات الأكثر انتفاعًا هي المقاطعات التي كان فيها حلفاء الرئيس دانيال أراب موي[2] Daniel arap Moi (1978-2002) القادرين على إملاء التوصيات[3]. كما كانت هناك فبركة عرقية في بعض المقاعد، ونُقل جزء من لامو إيست Lamu East إلى لامو ويست Lamu West؛ من أجل ضمان أن أفراد قبيلة الكيكويو -أكثر الجماعات العرقية انتشارًا في كينيا- في مشروع التوطين لا يستطيعون السيطرة على المقاعد[4].

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

وكانت هناك تغييرات في حدود المقاطعات أيضًا، إذ وسعت كيريو ساوث Kerio South من مقعد بووت Bute بشكل جذري، لتضم جزء من يواسين جيشو Uasin Gishu. فيما ضمّت منطقة الرئيس موي بارينكو الوسطى Baringo Central جزء من لايكيبيا Laikipia. وفي الجنوب نُقلت جزء من أراضي البيض المرتفعة السابقة من ناكورو Nakuru التي كان يهيمن عليها أبناء قبيلة الكيكويو، وكسرت التقسيم بين أراضي قبيلة كالنجين Kalenjin الشرقية والغربية، من خلال خلق ممر ضيق قطع يواسين جيشو عن ناكورو[5].

وعززت تلك المراجعة أهمية العرقية، كمعيار لتصميم الدائرة الانتخابية، وقامت الهيئة كذلك بتقسيم عدّة مقاعد يسكن مناطقها أكثر من مجموعة عرقية واحدة؛ من أجل خلق دوائر انتخابية عرقية صِرفة بشكل أكبر. فتم تقسيم ناكورو نورث لإيجاد مقعد لأغلبية من قبيلة الكيكويو ومقعد واحد لقبيلة كالنجين، وأعيد تقسيم يواسين جيشو لإيجاد مقعد لأغلبية من قبيلة كيو kiyu في إيلدوريت إيست Eldoret East، وأعيد تقسيم مقاطعة ترانس نزويا TRANS NZOIA لإيجاد دائرة انتخابية لتشيرانجاني Cherangani؛ لتغطي الشرق الذي تهيمن عليه قبيلة كالنجين من المقاطعة[6].

وجرى تسجيل الناخبين اعتبارًا من حزيران وأيلول من العام 1987، ومددَّ الموعد النهائي مرتين؛ بسبب الاستجابة الضعيفة للناخبين، وعلى الرغم من ذلك فقد سجل في انتخابات العام 1983 بمقدار (1,2) مليون ناخب، وهو ما يعكس حالة من خيبة الأمل بالنظام السياسي[7].

وفي الانتخابات الأولية كان أعضاء حزب كانو هم القادرين فقط على التصويت، وزعم الحزب أنه كان لديه (4,3) مليون عضو، لكن في الواقع كان عدد الأعضاء أقل بكثير[8].

ثانيًا: منع نياجاي من الترشيح للانتخابات:

يُعَدّ سيميون نياجاي[9] Simeon Nyagai أحد الأشخاص الذين كان غيابهم واضحًا في الحياة السياسة، فبعد أن أُجبر على التقاعد في العام 1987 كان يعتزم دخول البرلمان كعضو عن نياريباري جاجاي Nyaribari Chache، وهي قاعدته الانتخابية لموطنه الأم في مقاطعة كيسي Kisii، شانه شأن العديد من الموظفين الكبار في الدولة، وبقي لفترات طويلة ناشطًا في سياسة المقاطعة، ولقد تبرع بسخاء للأعمال الخيرية، وكان يحظى باحترام من مجتمع كوسي، لكن كان له خصوم أقوياء، بما في ذلك الوزير زاجاري أونيونكا Zachary Onyonka، وحال تقاعده تقريبًا واجه سلسلة من عمليات الشجب، وظهر أن مقربي الحكومة في نايروبي كانوا ينظمون لإذلاله، فكانت مصالحه المتعلقة بالعمل السياسي تعاني كثيرًا، وأصبح من الصعب عليه الحصول على إجازات الحكومة[10].

وعندما تم التحضير إلى انتخابات العام 1988، مَنَع حزب كانو نياجاي من الترشيح، وكذلك مُنِعَ كل حلفاءه من كيسي، ويعزى عدد من السياسيين إن السبب هو خسارة صفقته التجارية مع موي[11]، وربما كان سبب ذلك هو طموح نياجاي الكبير، الذي شكّل خطرًا على مستقبل موي السياسي؛ لأن الأخير سيواجه منافس كبير حينها[12].

ثالثًا: الترشيحات الحزبية والبرلمانية للانتخابات:

تم خوض الانتخابات الأولية لعام 1988، بموجب نظام التصويت بالطابور الذي أُقترح منذ العام 1986، والذي كان ذلك يُتبع باقتراع سري يجري بين المرشحين الأثنين أو الثلاثة الأعلى نسبة بالتصويت، إذا لم يفز أي مرشح بـ(70٪) من الأصوات في الانتخابات الأولية. وأجريت التغييرات في العملية الانتخابية إداريًا، وعُمِلَ التصويت بالطابور على أنه انتخابات أولية، لا سيّما من قبل حزب كانو نفسه، غير أن الانتخابات كانت تنفذ على يد الإدارة الإقليمية، كما لو كانت تمهيدية، مما عكس غموض وعدم الدستورية المحتملة للعملية الانتخابية[13].

وعلى الرغم من حظر نياجاي وفريقه من الترشيح، سمح حزب كانو لعدد من مؤيدين المدعي العام نجونجو Njonjo السابقين بذلك، ومُنِعَ آخرون من قبل اللجنة الانضباطية الوطنية، وكان من بينهم الأشخاص غير القادرين على المنافسة؛ لأنهم طردوا من الحزب سابقًا، ومنهم: جورج أينونا George Anyona، وأودينكا Odinga، وجاسون كالويو Jackson Kalweo، وجي جي كاريوكي G.G. Kariuki[14].

فكان عدد المرشحين للبرلمان أقل بكثير ممن رشح في الانتخابات السابقة، إذ إن (668) فقط هم من تنافسوا في الانتخابات الأولية، وكان (14) منهم بلا منافس، بما في ذلك: موي، وبيووت Biwott، وموداڤادي

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

Mudavadi، ووزير المالية سايتوتي Saitoti في كاجيادو نورث Kajiado North الذي قفز من كونه تكنوقراط إلى رجل سياسي في غضون (5) سنوات[15].

وكان موي مرشحًا لمنصب الرئيس عن حزب كانو دون منافس، وحُدد يوم 29 شباط موعدًا للترشيح إلى لبرلمان، مع إعطاء (3) أسابيع فقط للقيام بالحملات الانتخابية، والتي تنتهي بيوم الاقتراع في 21 آذار. وأصدر الحزب بيان انتخابي لم يكن فيه سوى القليل من التعليمات الجديدة، باستثناء تأكيد أكبر على تحديد النسل، وتطوير الأراضي الحدية الواقعة عند الأطراف لإنتاج الطعام[16].

رابعًا: بدء الحملة الانتخابية:

كانت العوامل المهمة للحملة الانتخابية هي: التنمية المحلّية، والقدرة الخطابية، والخبرة السياسية، فضلًا عن مدى ثراء المرشحين وعلاقاتهم الواسعة، وكان المرشحون يتبارون في دعاياتهم الانتخابية لإبداء قدرتهم على حل القضايا ذات الاهتمام الخاص لدى مجتمعاتهم، مثل قضية: محصول السكر في مقاطعتي نيانزا Nyanza وويسترن Western، والحليب والشاي في مقاطعتي وسك wasak ورفت ڤالي Rift Valley، وحصول القهوة في وسط البلاد، فضلًا عن الاعتراف بحق ملكية الأراضي في الساحل، وكان الاتهام الأشهر هو إساءة استخدام الأموال التي تجمع للأعمال الخيرية من قبل الجمعيات التعاونية[17].

ولعب الدِين دورًا كبيرًا في عدد من مدن كينيا، لا سيّما في مومباسا Mombasa ولامو Lamu، إذ كان الأصوليين الإسلاميين يزدادون قوة، وكانت الأموال مهمة لإحراز النجاح في الانتخابات، على الرغم أن حد الإنفاق يجب أن لا يتجاوز (40) ألف شيلينغ[18]. وكانت العشائرية والتصويت المناطقي أمرًا شائعًا في المحميات السابقة، فيما كان التصويت على أساس العرق عنيفًا في المناطق الحضرية، ومناطق المستوطنات في رفت ڤالي وناروك نورث Narok North، التي كانت موطن العديد من المهاجرين الذين يعودون في الأصل إلى قبيلة الكيكويو[19]. وتجدد النزاع بين تيبس Tipis ونتيماما Ntimama، إذ كان الأول يمثل قبيلته وكذلك المستوطنين ضد نتيماما الذي كان متعصبًا من قبيلة الماساي Maasai، وكان يسعى من خلال حملته الانتخابية للحصول على مقعد مناهض لقبيلة الكيكويو[20].

أما في إقليم الساحل Coast، فقد حجزت جماعات المهاجرين مرشحين في مقاطعات: لامو وكويل kuayl وتايتا تافيتا Tatia Tavita، وبقيت مقاطعات مثل ويست بوكوت West Pokot وتانا ريڤر Tana River يقرر فيها كبار القبيلة المرشحين الذين ستدعمهم جماعاتهم العرقية[21].

ولم ينافس موي ضمن قائمة المرشحين، لكنه أشار إلى مرشحيه المفضلين، ففي أيلول من العام 1987 ذكر في مومباسيا أن أي مرشح يخطط لمنافسة شريف ناصر Shariff Nassir فأنه يضيّع وقته[22].

وكانت التوترات كبيرة في الاقليم الأوسط، إذ كان كلٌ من: كينيث ماتيبا Kenneth Matiba وكيباكي Kybaki وكارومي Karume وآخرون يخضعون لضغوط مستمرة من الدولة[23].

وأكدت الكنائس تأييدها إلى عملية انتخابية أكثر انفتاحًا، ونشرت الكنيسة الكاثوليكية رسالة أبرشية عشية الانتخابات، هاجمت فيها الرشوة والتزوير التي يقوم بها ما وصفتهم بـ (أشخاص بارزين)[24]. فيما واجه المتبقون من الليبراليين وحلفاء كيباكي وأعضاء البرلمان الأثرياء أو المتنفذين المستقلين صعوبات في حملتهم الانتخابية[25].

خامسًا: نتائج الانتخابات:

أجريت الانتخابات الأولية في 22 شباط من العام 1988، ولم تكن مخاوف الكنائس والكثيرين غيرها بلا أساس، فقد سهّل نظام التصويت العلني بالطابور بشكل كبير عمليات الترهيب والممارسات السيئة، وشهدت الانتخابات عمليات تزوير فاضحة لحزب كانو، إذ كان ذلك سهلًا مع عدم ضرورة إجراء اقتراع سري، إذا صوت (70٪) من أولئك الذين يصطفون في الطابور لصالح المرشح الفائز، وكان من السهل على المسؤولين على الانتخابات إعلان نتيجة مختلفة؛ لأنه لم يكن هناك إمكانية لإعادة إحصاء الأصوات بعد تفرق هذه الطوابير، وقد اعترف موي بذلك قائلًا: "إن تنفيذ نظام التصويت بالطابور يترك الكثير مما يُرغب فيه"[26].

ولقد جرى تزوير (ثلث) المنافسات الانتخابية على الأقل، أي بحدود (60) مقعدًا انتخابيًا بشكل فاضح، وأرتفع عدد المرشحين الذين تمكنوا من أحراز (70٪) أو أكثر من الأصوات بشكل سريع من (12) عام 1983 إلى (47) في الانتخابات الأولية لعام 1988[27]. وكان بعض أكثر النتائج التباسًا هي تلك التي أحرز فيها المرشحون

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

نسبة تفوق لـ(70٪)، ففي نايروبي -مثلًا- خسر روبيا Rubia من خلال التزوير في ستاريهي Starehe، إذ أعلن خصمه مُنتخبًا بنسبة (70,5٪) من الأصوات، وعندما أشار روبيا إلى المسؤولين بأنهم قد أخطأوا في الحساب، وإن أصوات منافسه كانت (63٪) فقط، أضافت حكومة نايروبي المحلّية ببساطة (1,500) صوت إلى عدد أصواته الكلية، وبذلك لم تكن النتائج الرسمية صحيحة[28].

وتم كذلك تزوير معظم الانتخابات الأولية للإقليم الأوسط من مجموع المقاعد التي تهيمن عليها قبيلة الكيكويو، والبالغ عددها (31) مقعد خارج نايروبي، إذ لم تشهد سوى (13) مقعد منها انتخاب بالاقتراع السري. وفي كينانكوب Kinangop في نياندا روا Nyandarua أُعلن أن منافس وانيويكي Wanyuki قد فاز بما نسبته (72,9٪) من الأصوات، وأخبر المسؤولون أنصاره أنهم سيخسرون أعمالهم إذا قاموا بمساندته، وطُرد أنصاره من محطات الاقتراع، وجرى إتلاف الصور الخاصة بتصوير تصويت الطابور الذي جرى عليه[29].

وكانت هناك مخالفات مشابهة في كيرينياكا Kirinyaga، إذ أُنتخب المتشدد جيمس نجيرو James Njiru ومدير الخدمة المدنية الأسبق جيوفري كاريثي Geoffrey Kariithi من دون منافس. وفي كاتوندو Gatundu حصل منافس نينكي مويكاي Ngengi Mungai على (70,5٪) من الأصوات، وكان قد خسر أمامه في انتخابات العام 1983 بنسبة (2:1)[30].

وحصل المحامي كيمايو آراب سيكو Kimaiyo Arap Sego في نانداي Nandi على (70,2٪) من أصوات الطابور، مقارنة بـ(5٪) فقط كان قد حصل عليها في العام 1983، ونُقل أن كوسكي Kosgey كان قد فاز حقًا بأصوات الطابور بنسبة (3:1)[31]، وفاز حلفاء جوتارا Chotara في ناكورو بـ(4) مقاعد من مجموع (5) في الانتخابات الأولية[32].

وفي إقليم الساحل، استخدمت الانتخابات الأولية المزورة لإزاحة الوزير الأسبق مواموكا Mwamunga والمستقل وا موجوفي Wa Mwachofi على حد سواء[33].

وفي الإقليم الغربي، انتقلت حصيلة أصوات نابويرا Nabwera الأمين العام لحزب كانو من (20٪) من الأصوات في العام 1983 إلى (90٪)، ليُصبح وزيرًا إلى جانب راعيه موادفدي Mudavadi. وفي جنوب نيانزا South Nyanza أصبح دالماس أوتيونو Dalmas Otieno عضو برلمان عن رونكو Rongo بـ(78٪) من أصوات الانتخابات الأولية، على الرغم من عدم توجيهه أي خطاب انتخابي في تجمع خلال حملته الانتخابية[34].

وكانت انتخابات كانكوندو Kangundo في ماجاكوس Machakos هي الانتخابات الأولية الوحيدة التي قُبلت نتائجها تمامًا، إذ خسر بول نكي Paul Ngei أمام الجنرال جاكسون مولنك Jackson Mulinge الذي دخل عالم السياسة بعد تقاعده، وعلى الرغم من أن مولنك كان وكيلًا لموي وقد أزاح نيكي صاحب الخدمة الطويلة في البرلمان، إلا أن قد أشيع أنه كان يتباهى بأنه سيُعين نائبًا للرئيس، وأمر موي كعقاب على وقاحته بإعادة اقتراعه[35]، ولم يكن الاقتراع المعادِ حاسمًا، وفاز نكي Ngei في الاقتراع السري[36].

وانتهى الحال بفوز (3) آخرين من أعضاء البرلمان من دون منافسة؛ إما لأن منافسيهم قاموا بالتنحي أو لأنهم لم يكونوا مستوفين للشروط، وكنتيجة لذلك جرت انتخابات الاقتراع السري في 21 آذار على (123) مقعد، وحتى في ذلك الاقتراع المزعوم كانت هناك مخالفات كبيرة وفاضحة، وظهرت تقارير عن قيام مدراء المراكز الانتخابية بأخذ صناديق الاقتراع إلى غرف الفنادق؛ من أجل ملئها بأوراق اقتراع قبل اعادتها لإجراء العد للأصوات، وظهرت صناديق أخرى مملوءة بأوراق اقتراع مؤشرة سلفًا، فيما فقدت صناديق أخرى، وجرى رفض عمليات إعادة عدّ الأصوات الاجبارية. وقام عدد زعماء القبائل بحملات انتخابية لصالح مرشحين، ونقل ناخبون من أماكن أخرى، وكان هناك الكثير من حالات إعطاء الرشاوى[37].

ولم يعد ممكنًا تحديد نسبة المشاركة في الانتخابات، غير أنها كانت متدنية للغاية في الانتخابات الأولية لحزب كانو، والعديد من أعضاء البرلمان الذين فازوا بنسبة (70٪) تم انتخابهم من قبل أقل من (10٪) من الناخبين المسجلين. وكان عدد المشاركين في التصويت على الورق هو (2,1) مليون ناخب في الاقتراع الأول، و(2,3) مليون في الاقتراع الثاني. لكن لم يدلِ أكثر من (37٪) من الناخبين المسجلين بأصواتهم، وربما في الحقيقة أقل من (30٪) شاركوا، والقليل من الكينيين المتعلمين كانوا مستعدين للتصويت بطوابير بشكل علني[38].

وخسر (3) وزراء فقط في الانتخابات، وهم تيبيس Tipis وكوسكي Kosgg ونكينو Ng'eno، وكانوا جميعًا من الموالين لموي، وكانت هناك عملية إعادة تدوير للدوائر الداخلية[39]. وفي كيسومو Kisumu لم ينجو الوزير روبرت أوكو Robert Ouko من الخسارة أمام المنافس جوب أومينو Job Omino؛ لأن موي كان قد

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

وعد أوكو بوزارة الخارجية، وقام بالدعاية الانتخابية لصالحه، وغادر معظم المعارضين البرلمان، ومنهم شيكوكو الذي خسر بفارق بسيط لصالح بوتير Butere، بعد فوزه بالانتخابات الأولية بنسبة (3:1)[40].

وفي الاقليم الأوسط، فاز كيباكي وماتيبا وكارومي، لكن أصحاب الشهرة الكبيرة الآخرون من قبيلة الكيكويو قد خسروا جميعًا، ومنهم: إليسايا ماثينك Isaiah Mathenge، وواماي Wamae، وكيريري Keriri، وجون ميجوكي John Michuki. وبقى الحكم مفتوحًا بشأن منظمي عملية تزوير الانتخابات، وكان التوجيه بالقيام بعملية التزوير صادرًا من القمة بشكل واضح؛ لأن أجهزة المخابرات كانت قد وجهت جميع حكام الاقاليم والمقاطعات والزعماء بشأن الأشخاص الذين كانت ترغب بفوزهم في الاقتراع[41].

وتشير الأدلة إلى وجود تقسيم مناطقي، وكان عدد من الدبلوماسيين والصحفيين أجانب يراقبون الانتخابات، وأوردت مجلة ويكلي ريفيو Weekly Review أن دبلوماسيًا بريطانيًا وآخر أثيوبي كانا مقتنعين بوجود ديمقراطية عملية ونُضج سياسي في الانتخابات[42]. لكن كانت الصحافة الغربية ناقدة، وكانت هناك هجمات على عمليات التزوير في صحيفة واشنطن بوست Washington Post الأمريكية، فضلًا عن جريدتي التلغراف Telegraph والكادريان Guardian البريطانيتين[43]. وبالمقابل، تقبلت الصحف الكينية المعروفة -التي كان يتملكها الخوف وتخضع لسوء المعاملة- النظام الجديد دون اعتراض علني[44].

وكانت هناك (25) طلب اعتراض على نتائج الانتخابات، وقدّم عدد من الخاسرين التماسات إلى المحكمة العليا طلبًا للإنصاف، لكن قضت المحكمة أنها لم يكن لديها سلطة قضائية على ترشيحات حزب كانو؛ لأن الحزب هو مجتمع مدني، وأن الحق في الاستئناف على قواعد الحزب يتمتع به رئيسه فقط[45].

سادسًا: تشكيل الحكومة الجديدة:

شهدت الحكومة الجديدة التي عُينت في 24 آذار من العام 1988، نزول نائب الرئيس كيباكي إلى منصب وزير الصحة ذي الأهمية الثانوية، وعلى الرغم من أنه وحلفاءه تناقشوا في ما إذا كان عليهم رفض منصبهم، إلا أن كيباكي لم يقدم استقالته، ولم يحتج علنًا في النهاية، وكانت سياسة النخبة وقتئذ لعبة خطرة، وأن القيام بهكذا عمل كان يمكن أن يكون له عواقب وخيمة[46].

وكان جوزيفات كارانجا Josephat Karanja نائب الرئيس الجديد ووزير الشؤون الداخلية، وكان رجل طموح وقدير من قبيلة الكيكويو، ولا يملك قاعدة انتخابية سياسية، وكان شأنه شأن نجونجو يملك أذواق النخبة المُكلّفة، والعلاقات الوثيقة ببريطانيا، وكان مفتاح تعيينه هو كونه شخص لا يتمتع بشعبية كبيرة[47].

وحذف موي (3) وزراء جرت إعادة انتخابهم، لكنه زاد من حجم الكابينة الوزارية إلى (34) عضو، وهو الحجم الأكبر في تاريخها، وأصبح (نصف) البرلمان حينها خاضعًا للنظام الوزاري. وعلى غرار النموذج في أوربا الشرقية، أنشأ موي وزارة جديدة هي (وزارة التوجيه الوطني والشؤون السياسية)، وكانت من ضمن مسؤوليتها القيام بمهام تأمين من قبل الرقابة الإعلامية[48]. وتم ترقية (اثنان) من القادمين (الثلاثة) الجدد الذين ألحقوا الهزيمة بوزراء في الانتخابات إلى مناصب وزارية، وهما سيكو Sega ونتيماما Ntimama[49]. وعُيّن واورو كانجا Waruru Kanja إلى جانب كيباكي كوزير ثاني عن مقاطعة نيري Nyeri، وكانت تلك عبارة عن وصفة متعمدة للمجابهة، وأصبحت الكابينة الوزارية وقتئذ مؤلفة على الأغلب من موالين لموي، وكان (7) فقط من أعضائها البالغ عددهم (34) عضوًا وزراء في ظل حكم كينياتا[50].

وعلى خلاف التوقعات القبلية البسيطة، كان عدد الوزراء من قبيلة الكيكويو (8)، وهو ضعف عدد الوزراء من قبيلة كالنجين، الذين هم (4) وزراء فقط[51].

المبحث الثاني
المشاكل والمعوقات والضغوطات السياسية في كينيا ما بعد الانتخابات (1988-1989)

أولًا: اتباع سياسة القمع، وإلغاء مبدأ الحرية والديمقراطية:

بلغت جهود الدولة الرامية للسيطرة على الفكر السياسي المستقل أوجها بين عامي (1988-1989)، وكانت تلك هي ذروة ثقافة الحكم التي تعاقب على التجديد والتميز والتحليل النقدي، والتي تعود في جذورها إلى الحقبة الاستعمارية، لكن تم تجسيدها من قبل كينياتا وموي[52].

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

ومع اعتبار التصويت بالطابور أنه كان يمثل نجاحًا، دعا قادة حزب كانو إلى الإلغاء التام للاقتراع السري، وكانت الحجج المقدمة لتأييد التصويت بالطابور أنه يمثل (ممارسة إفريقية أصيلة)، على خلاف الاقتراع السري الذي يُمثل تركة استعمارية، وشملت قائمة المدافعين عن الاقتراع السري زميل موي القديم موليرو Molero والكنائس[53]، ودعا الأساقف الانجليكاني الكسندر ميوك Alexander Muge وهنري أوكولو Henry Okullu والأسقف الكاثوليكي ندينكي موانا أنزيكي Ndingi Mwana A'Nzeki وآخرون إلى إجراء استفتاء حول الموضوع، وزعم أوكولو أن التصويت بالطابور الذي جرى في انتخابات العام 1988 قد أنتج أكثر عمليات التزوير وضوحًا، فضلًا عن قسوة متناهية تمت ممارستها في كينيا[54].

وكان زعماء الكنيسة عُرضة للانتقاد الحكومي من جديد؛ لإقحام أنفسهم في السياسة، ولأنهم أدوات بيد الزعماء الأجانب، لكن تراجعت الحكومة عن موقفها في النهاية؛ خوفًا من العواقب[55]، ومن أبرز رجال الدين المعارضين كان الأسقف ناندي ميوك Nandi Muge الذي كان يُعَدّ شوكة في خاصرة الحكومة، والذي حذّر من حدوث مجاعة في بوكوت الغربية في حزيران من العام 1988 والتي كانت جزءًا من أبرشيته، لكن الحكومة أنكرت إمكانية وقوعها، وأيد مزاعمه تلك عضو البرلمان فرانسيس لوتودو Francis Lotodo من بوكوت[56].

وكانت معارضة الحكومة لا تلاقي سوى رد واحد، وقد جُرِد أعضاء البرلمان من مواقعهم الحزبية، وبالتالي من مقاعدهم البرلمانية، وانتشرت قوات الشرطة لمنع المصلين من حضور خطب ميوك الدينية، وهدد بالاحتجاز، وطلب أعضاء في البرلمان عزله من منصبه[57].

ونال شيكوكو فرصة أخرى للعودة إلى البرلمان في تشرين الأول من العام 1988، بعد أن توفي الرجل الذي زور فوزه ليحلّ محلّه، وتم تعديل أعداد التصويت بالطابور؛ لضمان خسارة شيكوكو مجددًا، وارتفعت الحصيلة الرسمية للفائز من (968) صوت في انتخابات شباط إلى (24,246) صوت، ويُعَدّ ذلك الارتفاع الأكبر في الأصوات على الاطلاق[58].

وكانت صحيفتا Nation و Standard تتعرضان للضغط المستمر بشكل مباشر وغير مباشر، وكانتا تمارسان عليهما رقابة ذاتية مشددة، وفي حزيران من العام 1989 قام البرلمان بحظر صحيفة Nation من تغطية وقائع جلساته لمدة (3) أشهر، متهمًا إياها بالتحيز والقبلية، وكان العديد من أفراد كادر الصحيفة ينتمون لقبيلة الكيكويو، وذلك في إعقاب انتقاداتها المموهة بالفساد والتراجع في استقلالية البرلمان[59].

وأصبحت صحيفة Weekly Review التابعة لنكوينو Ng'weno بوقًا للنظام، وكان ذلك يمثل تحولًا أضطر له مالك الصحيفة؛ نتيجة لمشاكله المالية، وقام نكوينو بتأسيس صحيفة نايروبي تايمز Nairobi Times، والتي أعيدت تسميتها لاحقًا لتصبح كينيا تايمز Kenya Times، والتي اشتراها حزب كانو في العام 1983، وأُعيد إصدار الجريدة وانتقلت ملكيتها إلى الامانة الإعلامية لكينيا تايمز في العام 1988[60].

واستحوذ رجل الأعمال البريطاني المثير للجدل روبرت ماكسويل Robert Maxwell على (45٪) من الأسهم في الأمانة، فيما كانت (55٪) من أسهمها من حصة منتظمة تدعى استثمارات كانو المحدودة Kanu Investments Ltd. لذلك كان الحزب يسيطر على صحيفة كينيا تايمز، وكانت تروج لوجهات نظره، وتم حظر الصحف والمجلات التي لم تكن تخضع لتعليمات الحكومة، ومنها مجلة بيوند بعد كتابة مقال خاص عن الانتخابات في آذار من العام 1988 عنوانه: ((تصويت الطابور... من فاز حقًا؟))، وسُجن محررها بيدان مبوكوا Bedan Mbugua؛ لفشله في تسليم العوائد السنوية للمبيعات[61]، وتمت السيطرة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بشكل أشد، وبقي كل البث الإذاعي مملوكًا للدولة. وكذلك الحال مع هيئة الاذاعة الكينية (KBC) Kenya Broadcasting Corporation، الذي كان يطغى على برامجها تقارير النشاطات التي يقوم بها موي الصدارة من وحدة الصحافة الرئاسية[62].

ثانيًا: إجراء التعديلات الدستورية:

مرّر البرلمان تعديلًا دستوريًا آخر في آب من العام 1988، وألغى فيه فقرة ((حصانة توظيف القضاة وأعضاء مفوضية الخدمة العامة))، كما زاد هذا التعديل من المدة التي تستطيع الشرطة القيام بها باحتجاز المشتبه بارتكابهم الجرائم الكبرى، والتي منها جريمة الخيانة والتحريض على الفتنة والتصريحات المنتقدة للحكومة، وذلك من (24) ساعة إلى (14) يوم[63].

وعارض رجال الدين والمحامون هذا القانون، وكان القس الشاب المعمداني موتافا موسيمي Mutava Musyimi -الذي أصبح لاحقًا زعيمًا لرجال الدين المعارضين للحكومة- أول المعترضين، ومن المحامين الذي

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

عارضوا مشروع القانون مورونكي ومويتن وكوريا وجون خامينوا John Khaminwa، وأيد جميع السياسيون مشروع القانون، ومرر المجلس التعديل بمعدل (168) صوت مقابل (صفر) من الأصوات الرافضة[64].

وكان السبب وراء إلغاء حصانة حيازة المنصب للقضاة؛ ليس رغبة موي في حيازة سلطة غير محدودة، بل كان نزاعًا شخصيًا حدث بين كبير القضاة ميلر وقاضي أوربي[65] قام ميلر بنقله خارج نايروبي، لكن هذا القاضي رفض الذهاب؛ لأن من الناحية الرسمية أن هيئة الخدمة القضائية هي التي تقرر التنقلات، ونظرًا لأنه لم يكن قادرًا على طرده من الوظيفة؛ لأن القضاة يتمتعون بحصانة حيازة المنصب، فسعى ميلر حينها للحصول على الصلاحية من موي للقيام بذلك، وبمجرد أن تم تمرير التعديل، طُرد ذلك القاضي[66].

ثالثًا: انتخابات حزب كانو (أيلول 1988):

مع وصول الدولة السلطوية[67] إلى قمتها في كينيا، أجرى حزب كانو انتخابات محلّية ووطنية مرة أخرى في أيلول من العام 1988، وكان كارنجا حينها نائبًا للرئيس الوطني، وكان لا بُدّ من استبدال كيباكي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب، واستخدمت اقتراعات الانتخابات الشعبية التصويت بالطابور مرة أخرى، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التزوير لا سيّما في الاقليم الأوسط. ولم يدافع كيباكي حينها عن منصبه كنائب للرئيس، بل كانت هناك محاولات لتبديل الموفدين وتعديل النتائج؛ وذلك لمنعه من أن يصبح رئيسًا لفرع نايروبي، وكانت ردة فعل كيباكي كبيرة، إذ قال: "التزوير ينطوي على شيء من الذكاء، وهذه المؤامرة وضعها أشخاص ليس لديهم أي قدر من الذكاء، أنه ليس تزوير بل لصوصية مباشرة"[68].

وحدث تزوير مشابه في أصوات كيهارو Kiharu حليف ماتيبا، وأصوات بوتير حليف شيكوكو، إذ أدى استبدال الموفدين وعملية التلاعب إلى إقصاء كِلا الزعيمين[69]. وفي كيامبا Kiambaa نَفى المرشح الذي هزم كارومي بنفسه أن يكون هو من فاز في الاقتراع، لكن بقي اسم كارومي غير موجود في قائمة الفائزين، وأعيد إجراء الاقتراع، غير أن الأفراد الذين وقع عليهم الحيف كانوا غير قادرين على المشاركة في بقية الانتخابات، وتم ضبط وقع الانتخابات الوطنية التي تلت، واختير كل مرشح بلا منافس، وبقي موي رئيسًا للحزب، وحلَّ كارانجا محلَّ كيباكي، وخُصّصت المقاعد الأخرى مجددًا على أساس عرقي- مناطقي، إذ حلَّ الوزير أولوو آرينكو Oloo Aringo -من قبيلة لوو- محلَّ أومولو أوكيرو Omola Okero كرئيس للجلسة، وحلَّ موادافادي من قبيلة لوهايا محلَّ نابويرا Nabwera كأمين عام للحزب، وحلَّ نتيماما Ntimama من الماساي محلّ تيبس كوزير للخزانة، وحلَّ دافدسون كوكورو Davidson Kuguru محلَّ كيباكي[70].

رابعًا: التغيرات في حزب كانو (1988-1989):

في الوقت الذي أحكم فيه حزب كانو قبضته بعد انتخابات أيلول من العام 1988، كان هذا الحزب في حالة تتغير، فقد توفي عدد من المتشددين الذين ساعدوا في إرساء دعائم قاعدة موي الرئاسية بين عامي (1987-1989). ففي العام 1978، توفي إيساك سالات Isaac Salat رئيس مجلس الحزب من كيريجو kiriju، وفي كانون الثاني من العام 1988 توفي جوتارا أيضًا، وتبعهم في شباط من العام 1989 موادافادي[71] الحليف الأوثق لموي[72].

وبعد وفاة موادافادي، عيّن موي أبنه ويكليف موساليا موادافادي Wycliffe Musalia Mudavadi في منصب وزاري، على الرغم من أنه لم يتجاوز (29) عامًا من عمره، وكانت تعوزه الخبرة، وكان موساليا صديقًا لأبناء موي منذ الطفولة، وكان تعيينه يمثل قضية من أصل (5) قضايا مشابهة تعرف بـ(الوراثة السياسية) حدثت بين عامي (1988- 1990)، إذ ورث أبناء أو أخوة مناصب عند وفاة عضو برلماني، وهو ما يمثل بداية نموذج الوراثة السياسية العائلية ضمن عوائل سياسية[73].

وحدث حدثٌ خطير في تاريخ كينيا في كانون الأول من العام 1988، عندما تم اخراج كينيث ماتيبا عن طريق التزوير من رئاسة مجلس الحزب في مورانكا Murang'a لمصلحة كاموثو Kamotho، وأستقال ماتيبا من مجلس الوزراء في 9 من الشهر نفسه[74]، وفي حالة من الغضب الشديد قام الحزب بتجريده من عضويته، وفقد بالتالي مقعده البرلماني، وجاءت انتخابات كيهارو الفرعية لاستبداله، لتلخص بذلك مدى ازدراء النظام للديمقراطية، وحصل خصمه القديم يوليوس كيانو Julius Kiano على نحو (90٪) من الأصوات[75].

وقد قررت الإدارة الاقليمية وكاموثو بأنهم يفضلون بطبيعة الحال عضو برلمان أكثر مرونة، ومن أجل القيام بذلك قاموا ببساطة بتعديل النتائج الخاصة بالانتخابات الأولية للحزب، على الرغم من أن النتائج تم تصويرها قبل

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

أن يقوموا بتغييرها[76]، واعترف الفائز فيما بعد قائلًا: "لم يكن لدي مؤيدين، وكان كيانو قد حصل على (9) آلاف صوت فعلي، فيما لم استطع الحصول حتى على (ألف) صوت، فأخذنا أصوات ماتيبا البالغة (24) ألف صوت، وأضفناها إلى أصواتي"[77].

وقلَّ عدد حلفاء موي من قبائل الكيكويو وايمبو وميرو، فكان مضطرًا للقيام بعملية إعادة تدوير أخرى، وقبل (اثنان) من مطرودي نجونجو، وهما جي جي كاريوكي وجاكسون كالويو مجددًا في عضوية الحزب، وحلَّ كاموثو محلّ ماتيبا في الكابينة الوزارية[78].

خامسًا: سقوط نائب الرئيس كارانجا:

ازدادت التشنجات في الشؤون السياسية، وأصبحت الحكومة منهمكة في المعارك والاشتباكات العنيفة مع المانحين والكنائس والمحامين، وغيرهم ممن يتجرأ على تحدي حقوقها في الحكم، وكان أحد أبرز هذه التشنجات هو إزاحة نائب الرئيس الجديد كارانجا من منصبه بعد عام واحد فقط من شغله هذا المنصب، وشُنّت حملة ضده من مقاطعته الأم كيامبا في شباط من العام 1989، من قبل الوزير آرثر ماكوكو Arthur Magugu ومدير عمليات تفتيش السيارات القليل الشهرة كوريا كانينكي[79] Kuria Kaningi، وقام موي بإعطاء الأخير مبالغ كبيرة من المال؛ من أجل تقويض كارانجا، وقد عبّرت عن ذلك صحيفة Nation قائلة: ((لقد قام السيد موي بخلق وحش سياسي من بين التراب، وكان المبرر وراء ذلك هو طرد الدكتور كارانجا من منصبه))[80].

وهاجم سياسيون من قبيلة الكيكويو كارانجا أيضًا؛ لزعمه أن هذه القبيلة يجب أن يجري القضاء عليها. وعلّق موي عند عودته من رحلة خارج البلاد في آذار من العام 1989، أنه لم يعين رئيسًا بالوكالة، ملمحًا إلى أن كارانجا كان قد حاول أن يمنح هكذا صلاحيات لنفسه[81].

وازدادت قوة المجموعة المناهضة لكارانجا، وفي بداية شهر نيسان من العام 1989 جرت تسميته في المجلس على أنه السياسي الذي يقوم ((بإثارة الشقاق))، وفي 27 من الشهر نفسه مرّر المجلس تصويت بالإجماع بحجب الثقة عنه[82]، ولم يُسمح له بأن يدافع عن نفسه، وأُمرت فروع الحزب في انحاء البلاد كافة بإدانته. وكما فعل نجونجو قبل (6) أعوام، استقال كارانجا من منصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب ومن البرلمان في 1 أيار من العام 1989[83].

وتبقى الأسباب الكامنة وراء السقوط السريع لكارانجا غير واضحة، فيما كان يرى الكثيرون أنه كان وقحًا، لكن يبدو أن اخفاقاته الرئيسية قد كانت هي الاستقلالية أكثر من المتوقع، ومحاولة السيطرة على رجال السلطة، وكان يُعَدّ نقطة تجمع لأبناء قبيلة الكيكويو، وكان ذلك من بواعث القلق لدى الدائرة الداخلية المحيطة لموي، التي اعتبرت السيطرة على النشاط السياسي لتلك القبيلة يمثل هدفًا رئيسيًا لها[84].

وفي اليوم نفسه الذي استقال فيه كارانجا، عيّن موي سايتوتي Saitoti العضو البرلماني عن منطقة كاجيادو نورث نائبًا للرئيس، ورسميًا كان سايتوتي أول شخص لا ينتمي إلى قبيلة الكيكويو يشغل هذا المنصب في ظل حكومة موي، وعُرِف بأنه من أبوين خليط من الكيكويو والماساي[85]، وهو وصف غامض لخلفيته غير المناسبة[86].

واستمرت تداعيات زوال كارانجا لبضعة أشهر، وطُرد الأخير وعضو برلماني آخر من كانو، وعُلّق عضوان آخران بعد أن عَلّقَ موي قائلًا: "لقد تمت إزالة البرغوث، لكن لا يزال هناك العديد من البيوض الصغيرة الباقية في الجرح، ويجب قتلها"[87]. وفي 16 حزيران من العام 1989، صادق مؤتمر كانو الوطني للموفدين على مجموعة أخرى من التغييرات في قيادة الحزب في (9) دقائق. وحلَّ سايتوتي محلّ كارانجا كنائب لرئيس الحزب، وحلَّ كاموثو محلّ الراحل موداڤادي، وانسحب نتيماما؛ لتجنب أن تُصبح مقاطعات ماساي ممسكة بمنصبين كبيرين[88].

سادسًا: عمليات التزوير والترحيل الحكومي في العام 1989:

كان ترحيل ماتيبا وكارانجا وحلفاءهم ليس سوى الحالات الأبرز بين طوفان من حالات الترحيل والطرد من الحزب والحكومة، وكان هناك (11) انتخابًا برلمانيًا فرعيًا عام 1989، وهو العدد الأكبر منذ الانتخابات العامة الصغيرة التي أجريت عام 1966. ولم يكن أي أحد ولا حتى وزير واحد في مأمن من عمليات الترحيل، التي كانت تكتسح الحزب[89].

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

وقام موي بتحويل السلطة إلى الحزب، بعيدًا عن البرلمان، ونقل السلطة بعيدًا عن وزرائه. وقد شجّع كينياتا سابقًا أسلوب (القاعدة-القمة) في النشاط السياسي، والذي كان يتوجب فيه على القادة أن يظهروا تمتعًا بالشعبية على المستوى المحلّي لمناطقهم، من أجل أن ينالوا مكانًا على الطاولة الوطنية[90]. لكن موي فضّل المنهج المعاكس، والذي كان الوزراء فيه ممثلين للمركز، عندما كان القادة يطورون مستوى التأييد الشعبي لهم وشبكات الرعاية الخاصة بهم، فأن ذلك قد أضعف من تأثيرهم عليه بدلًا من تعزيزه، وأخذ موي يُرقّي ثم يُنزّل مرتبة ويهين وزراءه بوتيرة متزايدة[91].

وقد توفي أو طُرد أو استقال أو فقد وظيفته (12) وزيرًا بين عامي (1988-1990)، وأُتهم المتشدد جيمس نجيرو المنتمي لقبيلة الكيكويو بمحاولة الاستيلاء على الحكومة، وألغيت وزارة الإرشاد الوطني التي كان هو وزيرها. وبين كانون الثاني وأيار من العام 1989، طَرد موي (3) وزراء آخرين فضلًا عن كارانجا، وعدد من أعضاء البرلمان من حزب كانو، وفي تشرين الثاني من العام نفسه حقق كيباكي انتصارًا حاسمًا، عندما أوقف كانجا في حزب كانو، وتخلى عنه رعاته[92].

وضيّقت سياسة فرّق تسد تلك قاعدة تأييد النظام، لا سيّما في صفوف أبناء قبيلة الكيكويو، منفرّة مجموعة تلو أخرى من دون ضمان التأييد القاطع لولائها، وفي تلك الأثناء تمت عملية التخلص من العدد القليل من أعضاء البرلمان المستقلين، الذين تجاوزوا انتخابات العام 1988[93]. وتم التخلص من موليرو عن طريق التزوير وأُخذ مقعده للمرة الثانية في تموز من العام 1989، وذلك من قبل معلم شاب من نانددي يدعى كيبروتو آراب كيروا Kipruto Arap Kirwa قد برز في وقت لاحق، والذي ألغى انتخابه من خلال تقديم طلب يتضمن اعتراض على النتيجة[94]، وتم إخراج جوشوا أنكاتيا Joshua Angatia عن طريق التزوير أيضًا في أعقاب حكم مشكوك فيه؛ نتيجة لتقديم طلب اعتراض على النتائج، وسرعان ما تبعهم حليف موليرو ووامالوا[95].

سابعًا: ظهور المعارضة السياسية، وتفاقم الشكوك الغربية:

مع سيطرة المزيد من الخوف على النظام السياسي، وتحوله إلى مشهد أكثر تشنجًا وسخونة، بحثت المعارضة عن قنوات بديلة، مع تزايد شعور الشعب والنخبة بالظلم وغياب العدلة، وبقيت العلاقات بين الكنيسة والدولة علاقات عدائية، وأثارت معارضة المجلس الوطني للكنائس في كينيا (NCCK) National Council Of Churches Of Kenya للتصويت بالطابور صخبًا بين أعضاء البرلمان غير القادرين على قبول شرعية أي تحدي لقرار حزب الدولة، وتعرض رئيس الأساقفة كيتاري لاعتداء وهوجم منزله، بعد أن ألقى خطب دينية تنتقد الحكومة والحزب[96].

وفي أعقاب مؤتمر المجلس الوطني للكنائس في كينيا NCCK المنعقد في ليمور في كانون الأول من العام 1989، الذي دعا إلى إجراء تغييرات في انتخابات الطابور، دعا فرع حزب كانو في كيرينياكا إلى إلغاء تسجيل ذلك المجلس، وقال موسيوكا: "أن التصويت بالطابور لم يكن أمرًا قابل للتفاوض"[97].

وكانت المهنة القانونية هي مركز التهديد الثاني للحكومة، ولقد أضطر المدافعون عن الطبقة الوسطى في المدن الاصطدام مع الحكومة، ومن خلال تلقيهم التأييد والدعم من مجلة قانون نايروبي الشهري Nairobi Law Monthly؛ أصبحوا أكثر انتقادًا وبشكل متزايد لسجل حقوق الإنسان السيء في كينيا، وتزعموا بضعة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان نشأت في كينيا[98].

وبدأ عدد من المحامين الدعوة إلى إحياء سياسة التعددية الحزبية بحلول العام 1989، متأثرين بالتغيرات الجارية في أوربا الشرقية، على الرغم من الخطر الذي كان يشكله ذلك على أرواحهم. وحاولت الحكومة إسكات جمعية القانون في كينيا Law Society of Kenya (LSK) من خلال القضايا القانونية ضد مويت وزعماء آخرين، فضمنت تضاؤل العمل القانوني[99]، لكن هؤلاء كانوا مراقبين من خلال علاقاتهم في الخارج، كجزء من شبكة حقوق إنسان عابرة للحدود، والتي ساعدت على إعلان موقفهم وحمايتهم إلى حد ما من عقاب الدولة، نتيجة لتبنيها المُعلن لحكم القانون[100].

وكُرّم كوريا من قبل جمعية نقابة المحامين الأمريكية في العام 1988، لكنه لم يستطع الحضور؛ لأن الحكومة قد احتجزت جواز سفره، وأعطت منظمة روبرت أف كينيدي Robert F. Kennedy Organization لحقوق الإنسان كذلك جائزة له في العام 1989، وعندما رفضت الحكومة مجددًا السماح له بأخذها، تكلم مويت بالنيابة عنه، والذي سُحب جواز سفره أيضًا أثر ذلك[101]. وعندما ذكر موي موضوع الديمقراطية ذات التعددية الحزبية

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

يومًا ما، لم يكن ذلك إلا لاستبعاد الفكرة الكلية بوصفها قبلية أو كونها مفهوم أجنبي، إلا أن ثقافة المقاومة كانت تترسخ في كينيا وسرعان ما أثمرت[102].

وحدثت حركة غير متوقعة في 1 حزيران من العام 1989، عندما حررَّ موي آخر (7) محتجزين، ومنهم: رايلا أودينكا ونكانكا Ng'ang'a وميروكي كاريوكي Mirugi Kariuki وكيهورو Kihoro وأكينا Agina، على الرغم من بقاء أكثر من (4) مُدانين من حزب مواكينيا يقضون حكمهم، وبدى موي حينها متسامحًا مجددًا، فأصدر في الوقت نفسه عفوًا عن المنفيين في الخارج، وكانت هناك اشاعات أن إطلاق سراح السجناء كان الهدف منه استرضاءً للأمريكان[103].

وجاء مثال آخر على التقاء المصالح المتنامية بين المنتقدين للحكومة في الداخل والمانحين الأجانب عن طريق مشروع أبراج كانو عام 1989، وكان هذا المشروع متميزًا ويتضمن بناء (10) ناطحات سحاب، مؤلفة من (60) طابق، تكون الأعلى في إفريقيا، وكان مخططًا بناءها في متنزه أوهورو Awhwru من قبل أمانة إعلام تايمز في كينيا، ويبنى أمامها تمثال برونزي، وأن يمول المشروع من خلال قروض تبلغ قيمتها (200) مليون دولار، وبضمانات من الحكومة الكينية[104].

ولم تكن هناك أي معارضة للمشروع من قبل الطبقات السياسية، لكن وللمرة الأولى اعترضت الناشطة البيئية وانجاري ماثاي[105] Wangari Maathai من حركة الحزام الأخضر Green Belt Movement على الحكومة[106]. وفي أعقاب حملة من كتابة الرسائل إلى المانحين في تشرين الثاني وكانون الأول من العام 1989، سعت ماثاي على المستوى الدولي للحصول على أمر بإيقاف بناء المشروع؛ بوصفه غير قانوني ويمكن أن يتسبب بأضرار بيئية، ولكن رُدّت دعواها من قبل القاضي دوكديل Dugdale؛ لافتقارها إلى الأهلية القانونية، ولتصبح بعد مدة قصيرة من المحرضين للديمقراطية المتعددة الأحزاب، وتعرضت لهجوم حاد من قبل أعضاء في البرلمان، ومن بينهم كين[107]، وطالبها موي بالإذعان للحكومة، شأنها شأن الآخرين[108].

وبدء وضع حجر أساس المشروع في تشرين الثاني من العام 1989، لكن حملة ماثاي كانت قد ضربت على الوتر الحساس لعدد من الدبلوماسيين الأجانب، الذين أصابهم الفزع من استراتيجية الاستجداء التي تتبعها كينيا من الدول المانحة، وفي الوقت نفسه الاستثمار في مشاريع أثرياء ليس لها أي عائد تنموي، وتحت ضغط المانحين تم تجميد المشروع في العام 1990[109].

الخاتمة وعرض الاستنتاجات

تكاد معظم الانتخابات في قارة أفريقيا لا تخلو من إثارة للجدل وعمليات تشكيك في النتائج، لا سيّما الانتخابات العامة في كينيا، إذ أحتجّ الخاسرون؛ نتيجة لغياب الديمقراطية المتعددة الأحزاب، وعمليات الاعتقال التعسفية والحجز غير المبرر ومضايقة المعارضة قبل عملية الانتخابات، وغيرها من الاجراءات.

وتُعَدّ الانتخابات العامة الكينية لعام 1988 أسوأ مثال على التدخل في العملية الانتخابية، حين أذيع العديد من المرشحين الخاسرين على أنهم فائزين. وكان حزب كانو الحاكم آنذاك قد وفّر احتكار السلطة السياسية من خلال تعديل دستوري جرى في العام 1982، جعله الحزب السياسي الوحيد في البلاد.

وقد شهدت تلك الانتخابات النهاية الفعالة للنظام الديمقراطي التمثيلي في كينيا في عهد الرئيس السابق دانيال أراب موي، ودمّر تقديم التصويت بالطابور المجلس الوطني كأداة للشرعية السياسية، ومنذ ذلك الحين كان معظم أعضاء البرلمان مجرد أدوات تتحكم بها حكومة المركز، وليس ممثلين محلّيين عن دوائرهم الانتخابية؛ لأن نجاحهم بالفوز كان يرجع إلى تزوير الحكومة للانتخابات.

ولم تكن مخاوف الكنائس والكثيرين غيرها بلا أساس، فقد سهّل نظام التصويت العلني بالطابور بشكل كبير عمليات الترهيب والممارسات السيئة، وشهدت تلك الانتخابات عمليات تزوير فاضحة لحزب كانو الحاكم، أدت في النهاية إلى فوزه.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

الهوامش

(1) David Throup, "Elections and political Legitimacy in Kenya", Africa Magazine, Vol. (63), No. (3), 1993, pp. 383-387.

(2) حكم رئيس كينيا السابق دانيال أراب موي من العام (1978-2002)، ويُعَدّ ثاني رئيس في تاريخ كينيا منذ استقلالها على الاستعمار البريطاني في العام 1963 بعد الرئيس جومو كينياتا، وعُرف بـ(الرجل القوي) الذي حكم كينيا لأطول مدة رئاسية بلغت (24) عامًا. وقد شهدت حقبة رئاسته العديد من التناقضات والمشاكل في جميع مفاصل الدولة ونواحيها، لا سيّما التعددية الحزبية؛ وذلك لأنه أعقب مرحلة ما بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى به حكم كينيا بالحديد والنار.

(3) S. D. Mueller, "Dying to Win: Elections, political violence, and institutional decay in Kenya", Journal of Contemporary African Studies, Vol. (1), No. (29), 2011, p. 112.

(4) Karuti Kanyinga, Contestation over political space: The state and demobilization of party polarities in Kenya, Copenhagen, November 1998, p. 51.

(5) D. Foeken and S. Owuor, "Farming as a livelihood source for the urban poor of Nakuru, Kenya 1978-1990", Geoforum, Vol. (6), No. (39), 2008, pp. 29-30.

(6) Raymond Muhula, "Horizontal Inequalities and Ethno-regional Politics in Kenya", Kenya Studies Review, Vol. (1), No. (1), 2009, p. 105.

(7) S. D. Mueller, Op. Cit, pp. 119-121.

(8) Karuti Kanyinga, Op. Cit, p. 100.

(9) هو حليفه موي وشريكه في العمل التجاري في الاقليم الأوسط، وكان يعمل قائدًا للشرطة هناك، نقله موي إلى منصب سكرتير دائم في مكتب رئيس الجمهورية في 28 تشرين الثاني من العام 1979. ينظر:

Patrick O. Alila, Kenya's Parliamentary Elections: Ethnic Politics in Tow Rural Constituencies in Nyanza, Nairobi, 1986, p. 32.

(10) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 132.

(11) Ibid, p. 136.

(12) Karuti Kanyinga, Op. Cit, pp. 101-103.

(13) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 143.

(14) Karuti Kanyinga, Op. Cit, pp. 105-107.

(15) أقنع موي جون كين منافس سايتوتي بالانسحاب؛ للسماح للأخير بالحصول على المنصب بالانتخابات، ومقابل ذلك رشّح كين للبرلمان. ينظر:

Mwangi S. Kimenyi and others, Restarting and Development in Africa: The case of Kenya, Aldershot (Hampshire/ England), 2003, p. 113.

(16) Ibid, p. 113-114.

(17) Karuti Kanyinga, Op. Cit, p. 118.

(18) Mwangi S. Kimenyi and others, Op. Cit, p. 115.

(19) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 148.

(20) Ibid, pp. 150-151.

(21) J. O. Oucho, "Origins and Characteristics of Migrants in Nairobi: A Spatial Analysis", Paper presented at the First International Conference on Urban Growth and Spatial Planning of Nairobi, Nairobi, December 1988, p. 117.

(22) P. Mars, "The nature of political violence", Social and Economic Studies, Vol. (24), No. (2), 1975, p. 254.

(23) Karuti Kanyinga, Op. Cit, pp. 118- 122.

(24) أسس الكاثوليك (هيئة السلام والعدالة الكاثوليكية) عام 1988، وهي هيئة أكثر نشاطًا للقضاء على الظلم، وقد لعبت دورًا رئيسيًا في مراقبة الانتخابات خلال عقد التسعينات. ينظر:

Ibid, p. 124.

(25) Ibid, p. 125.

(26) Gilahi Godfrey Kariuki, The Illusion of Power, Nairobi, 2001, p. 114.

(27) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 155.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

(28) Karuti Kanyinga, Op. Cit, pp. 138-141.
(29) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 159.
(30) Gilahi Godfrey Kariuki, Op. Cit, p. 115.
(31) S. Ross, "The Rule of Law and Lawyers in Kenya", Journal of Modern African Studies, Vol. (30), No. (3), 1992, p. 428.
(32) Ibid, p. 430.
(33) Karuti Kanyinga, Op. Cit, p. 177.
(34) Ibid, P. 179.
(35) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 179.
(36) P. Mars, Op. Cit, p. 256.
(37) S. D. Mueller, Op. Cit, pp. 181-182.
(38) Karuti Kanyinga, Op. Cit, p. 211.
(39) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 188.
(40) Karuti Kanyinga, Op. Cit, pp. 215-219.
(41) S. D. Mueller, Op. Cit, p. 190.
(42) P. Mars, Op. Cit, pp. 259-260.
(43) M. Bratton and M. S. Kimenyi, "Voting in Kenya: Putting Ethnicity in Perspective", Journal of Eastern African Studies, Vol. (2), No. (2), 2008, pp. 272-273.
(44) Ibid, p. 274.
(45) K. Hulterström, In Pursuit of Ethnic Politics: Voters, Parties and Policies in Kenya and Zambia, Doctoral thesis, Department of Government/ Uppsala University, 2004, p. 178.
(46) M. Bratton and M. S. Kimenyi, Op. Cit, p. 275.
(47) K. Hulterström, Op. Cit, p. 188.
(48) David G. Mailu, The Principles of Nyayo Philosophy, Nairobi, 1990, p. 87.
(49) K. Hulterström, Op. Cit, p. 189.
(50) M. Bratton and M. S. Kimenyi, Op. Cit, p. 279.
(51) K. Hulterström, Op. Cit, p. 195.
(52) Makau Mulua, Kenya's Quest for Democracy: Taming Leviathan, Boulder, 2008, p. 75.
(53) Kinutha Kibwana, Fundamental rights and freedoms in Kenya, Nairobi, 1990, pp. 84-85.
(54) للتفاصيل ينظر:
Moi, "Taking Liberties", African Watch, New York, 1991, pp. 7-26.
(55) Kinutha Kibwana, Op. Cit, pp. 88-89.
(56) Ibid, p. 91.
(57) Holger Bernt Hansen and Michael Twaddle, Religion and politics in East Africa, London, 1995, p. 157.
(58) Ibid, pp. 161-163.
(59) Kinutha Kibwana, Op. Cit, p. 94.
(60) Widner, "Moi in kiambu", Weekly Rview, 21 November 1986, p. 150.
(61) Kinutha Kibwana, Op. Cit, pp. 98-100.
(62) Ibid, pp. 103-104.
(63) Makau Mutua, Op. Cit, pp. 119- 121.
(64) S. Ross, Op. Cit, p. 433.
(65) لم تذكر المصادر اسم ذلك القاضي الأوربي.
(66) S. Ross, Op. Cit, p. 144.
(67) السلطوية: هي إحدى صور الحكومة، التي تتسم بحكومة مركزية قوية وحريات سياسية محدودة، وتخضع الحريات الفردية للدولة، ولا توجد مساءلة دستورية في النظام السلطوي.
(68) Kinutha Kibwana, Op. Cit, p. 111.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

(69) Kenneth Matiba, Aiming High, Nairobi, 2000, pp. 240-241.
(70) Kinutha Kibwana, Op. Cit, pp. 116-118.
(71) كان موي يستخدم مودافادي للسيطرة على الجزء الغربي من كينيا، وكان السياسي الوحيد المسموح له باستقبال وفود المساعي الحميدة، وكان مفوض المقاطعة ومفوض الاقليم يزورانه في بيته لتلقي التعليمات. ينظر:
K. Hulterström, Op. Cit, p. 218.
(72) Ibid, pp. 218-219.
(73) Ibid, p. 237.
(74) Ibid, p. 239.
(75) Kinutha Kibwana, Op. Cit, p. 118.
(76) K. Hulterström, Op. Cit, p. 245.
(77) Kinutha Kibwana, Op. Cit, p. 133.
(78) K. Hulterström, Op. Cit, p. 248.
(79) كان قليل التعليم والشهرة وغير معروف كثيرًا، وبرز نجمه نتيجة لقيامه ذات مرة بإصلاح سيارة موي عندما أصابها عطل؛ نظرًا لعمله كميكانيكي سيارات. ينظر:
Kinutha Kibwana, Op. Cit, p. 132.
(80) Ibid, p. 133.
(81) Makau Mutua, Op. Cit, pp. 188- 190.
(82) لم يشترط الإجراء البرلماني تصويت بعدم الثقة لوزير منفرد.
(83) Kinutha Kibwana, Op. Cit, p. 137.
(84) K. Hulterström, Op. Cit, p. 253.
(85) كان أبويه في الحقيقة من قبيلة كيكويو من ليمورو، وكانا قد هاجرا إلى أرض الماساي في عقد الثلاثينات، وولد سايتوتي هناك وسمي جورج، لكنه أخذ اسم وهوية تخص الماساي، وهي حقيقة أبقيت بأكبر قدر من السرية، لا سيّما إذا علمنا أنه لم يكن يتكلم لغة الماساي حتى. وكان هذا الأمر معروفًا جيدًا بين المقربين، لكن بقي مبهمًا من قبل الصحافة لنحو عقد من الزمان. ينظر:
K. Hulterström, Op. Cit, p. 255.
(86) Ibid, p. 255.
(87) Ibid, pp. 258-259.
(88) Kinutha Kibwana, Op. Cit, p. 161.
(89) K. Hulterström, Op. Cit, p. 260.
(90) Kinutha Kibwana, Op. Cit, pp. 191-193.
(91) G. Lynch, "Electing the alliance of the accused: the success of the Jubilee Alliance in Kenya's Rift Valley", Journal of Eastern African Studies, Vol. (8), No. (1), 2014, p. 93.
(92) Ibid, pp. 94-96.
(93) J. Widner, "The Leadership Styles and Patterns of Political Liberalization", African Studies Review, Vol. (37), No. (1), 1994, p. 176.
(94) M. Tamarkin, "The Roots of Political Stability in Kenya", African Affairs, Vol. (77), 1989, p. 297.
(95) M. Tamarkin, Op. Cit, p. 305.
(96) G. Sabar-Friedman, "Church and State in Kenya 1986-1992: The Churches Involvement in the "Game of Change", African Affairs, No. (96), 1997, p. 52.
(97) J. Widner, Op. Cit, p. 159.
(98) K. G. Adarand and I. M. Munyae, "Human Rights Abuses in Kenya under Daniel Arap Moi 1978-2001", African Studies Quarterly, 2001, pp. 29-30.
(99) Robert Maxwell Press, Establishing a Culture of Resistance: The struggle for Human Rights and Democracy in Authoritarian Kenya 1987-2002, PhD thesis, University of Florida, 2004, pp. 121-122.
(100) S. Ross, Op. Cit, p. 438.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

(101) M. Tamarkin, Op. Cit, pp. 320-321.
(102) K. G. Adarand and I. M. Munyae, Op. Cit, p. 34.
(103) D. Throup, and C. Hornsby, Multi-Party Politics in Kenya, Oxford: James Currey, 1998, pp. 310-311.
(104) J. Widner, Op. Cit, p. 174.
(105) وهي من نيري، تلقت تعليمها في الولايات المتحدة، وكانت محاضرة في الجامعة، واسست منظمتها (حركة الحزام الأخضر) غير الحكومية عام 1977، وكان هدفها زراعة الاشجار من أجل المساعدة في مواجهة قطع الغابات في كينيا. ينظر:
K. R. Mwatha, "Women's groups: From welfare to small-scale business in Kenya", Small Enterprise Development, Vol. (7), No. (1), 1996, pp. 33.
(106) Ibid, pp. 33-34.
(107) للتفاصيل ينظر:
Wangari Maathai, Unbowed: One Woman's story, London, 2007, pp. 184-198.
(108) David W. Throup and Charles Hornsby, Op. Cit, pp. 42-44.
(109) John M. Cohen and John R. Wheeler, "Improving Public Expenditure planning: Introducing a public Investment program in Kenya", Harvard Institute for International development, Harvard, March 1994, pp. 82-84.

المصادر

1. D. Foeken and S. Owuor, "Farming as a livelihood source for the urban poor of Nakuru, Kenya 1978-1990", Geoforum, Vol. (6), No. (39), 2008.
2. D. Throup, and C. Hornsby, Multi-Party Politics in Kenya, Oxford: James Currey, 1998.
3. David G. Mailu, The Principles of Nyayo Philosophy, Nairobi, 1990.
4. David Throup, "Elections and political Legitimacy in Kenya", Africa Magazine, Vol. (63), No. (3), 1993.
5. G. Lynch, "Electing the alliance of the accused: the success of the Jubilee Alliance in Kenya's Rift Valley", Journal of Eastern African Studies, Vol. (8), No. (1), 2014.
6. G. Sabar-Friedman, "Church and State in Kenya 1986-1992: The Churches Involvement in the "Game of Change", African Affairs, No. (96), 1997.
7. Gilahi Godfrey Kariuki, The Illusion of Power, Nairobi, 2001.
8. Holger Bernt Hansen and Michael Twaddle, Religion and politics in East Africa, London.
9. J. Widner, "The Leadership Styles and Patterns of Political Liberalization", African Studies Review, Vol. (37), No. (1), 1994.
10. J. O. Oucho, "Origins and Characteristics of Migrants in Nairobi: A Spatial Analysis", Paper presented at the First International Conference on Urban Growth and Spatial Planning of Nairobi, Nairobi, December 1988.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (8) April 2023 العدد (8) أبريل 2023

11. John M. Cohen and John R. Wheeler, "Improving Public Expenditure planning: Introducing a public Investment program in Kenya", Harvard Institute for International development, Harvard, March 1994.
12. K. G. Adarand and I. M. Munyae, "Human Rights Abuses in Kenya under Daniel Arap Moi 1978-2001", African Studies Quarterly, 2001.
13. K. Hulterström, In Pursuit of Ethnic Politics: Voters, Parties and Policies in Kenya and Zambia, Doctoral thesis, Department of Government/ Uppsala University, 2004.
14. K. R. Mwatha, "Women's groups: From welfare to small-scale business in Kenya", Small Enterprise Development, Vol. (7), No. (1), 1996.
15. Karuti Kanyinga, Contestation over political space: The state and demobilization of party polarities in Kenya, Copenhagen, November 1998.
16. Kenneth Matiba, Aiming High, Nairobi, 2000.
17. Kinutha Kibwana, Fundamental rights and freedoms in Kenya, Nairobi, 1990.
18. M. Bratton and M. S. Kimenyi, "Voting in Kenya: Putting Ethnicity in Perspective", Journal of Eastern African Studies, Vol. (2), No. (2), 2008.
19. M.Tamarkin, "The Roots of Political Stability in Kenya", African Affairs, Vol. (77), 1989.
20. Makau Mulua, Kenya's Quest for Democracy: Taming Leviathan, Boulder, 2008.
21. Moi, "Taking Liberties", African Watch, New York, 1991.
22. Mwangi S. Kimenyi and others, Restarting and Development in Africa: The case of Kenya, Aldershot (Hampshire/ England), 2003.
23. P. Mars, "The nature of political violence", Social and Economic Studies, Vol. (24), No. (2), 1975.
24. Patrick O. Alila, Kenya's Parliamentary Elections: Ethnic Politics in Tow Rural Constituencies in Nyanza, Nairobi, 1986.
25. Raymond Muhula, "Horizontal Inequalities and Ethno-regional Politics in Kenya", Kenya Studies Review, Vol. (1), No. (1), 2009.
26. Robert Maxwell Press, Establishing a Culture of Resistance: The struggle for Human Rights and Democracy in Authoritarian Kenya 1987-2002, PhD thesis, University of Florida, 2004.
27. S. D. Mueller, "Dying to Win: Elections, political violence, and institutional decay in Kenya", Journal of Contemporary African Studies, Vol. (1), No. (29), 2011.
28. S. Ross, "The Rule of Law and Lawyers in Kenya", Journal of Modern African Studies, Vol. (30), No. (3), 1992.
29. Wangari Maathai, Unbowed: One Woman's story, London, 2007.
30. Widner, "Moi in kiambu", Weekly Rview, 21 November 1986.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.8.2023.254